

## سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة

### ما هو سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة :

سجل الكتروني يعتبر المرجع الرسمي لتسجيل الإشعارات أو غيرها من الحقوق على الأموال المنقولة الخاضعة لأحكام القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، وتعتبر المعلومات الواردة في الإشعار والفهارس وغيرها من القيود المدونة في السجل قيوداً عامة يحق للجمهور الإطلاع عليها من خلال استخدام خاصية البحث في السجل، ويكون لأي تقرير مستخلص من السجل بعد تصديقه حجية في إثبات تاريخ الإشعار ووقته ومضمونه.

### أين يقع سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة :

ينظم سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة تحت مظلة وزارة الاقتصاد الوطني بصفتها الجهة المشرفة على السجل وفقاً لأحكام القانون، ولكن يدار السجل من خلال موقعه الإلكتروني على الإنترنت، وتقتصر مسؤولية وزارة الاقتصاد الوطني على إدارة ومتابعة السجل وتحديثه، والرد على استفسارات الجهات المستخدمة والمتصفح للموقع.

بالإمكان الوصول إلى السجل من خلال الرابط التالي: [registry.mne.gov.ps](http://registry.mne.gov.ps)

### الهدف من السجل الإلكتروني لحقوق الضمان في الأموال المنقولة :

توفير وسيلة إلكترونية لتسجيل الإشعارات من قبل المضمون لهم، وتوفير إمكانية التحري عنها وفقاً لأحكام القرار بقانون لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول. وبيّن القانون كيفية إشهار الحق على الضمانة حيث يقوم الدائن وبعد الحصول على موافقة المدين الخطية بتعبئة النموذج على السجل الإلكتروني المعد لهذا الغرض على أن يتضمن وصف المنقول وصفاً عاماً أو خاصاً.

### الهدف من التسجيل والبحث :

تكمّن الغاية من وراء تسجيل إشعار بالحق في الضمان المستخدم في عقد إقراض:  
1. إخطار الغير بوجود حقوق على الضمان بالمال المنقول.

## جمعية البنوك في فلسطين

### Association of Banks in Palestine

2. منح المقرض حق الأولوية في الضمانات المستخدمة لغايات القروض أو التسهيلات الممنوحة، ويسود حقه بالأولوية على الدين عند التسجيل أولاً على حقوق لاحقة لأي أطراف ثالثة في الضمانات نفسها.
3. تسجيل إشعار بالعقد والحق في الضمان يحقق الشفافية في الاتفاق المبرم ويعلن عنه أمام أي أطراف ثالثة، بحيث يسمح لتلك الأطراف من خلال البحث في السجل للتحقق من وجود ضمانات سابقة على المال المنقول التابع للمدين.
4. يوفر السجل إمكانية البحث عبر الإنترنت عن أية ضمانات مسجلة بحسب رقم هوية الجهة المدينة، حيث يمكن التحقق إذا ما كانت الضمانات المقدمة من قبل المدين لعقد إقراض أو تأجير قد استخدمت نفسها كضمانات في عقد سابق، وفي حال لم يكن هناك إشعار مسبق بوجود حقوق على هذه الضمانات، فإن تسجيل المضمون له للإشعار يمنحه حق الأولوية على الضمانة مقابل أي أطراف ثالثة تسجل حقها فيه لاحقاً، وعندها يمكن للمقرض أن يعقد اتفاقية الإقراض مع المقرض بثقة.

### السند القانوني لسجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة :

1. القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول الذي أقره سيادة الرئيس بتاريخ 2016/04/12، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/04/27، وأصبح نافذاً بتاريخ 2016/05/27.
2. نظام ضمان الحقوق في المال المنقول رقم (5) لسنة 2016 والصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2016/05/31.
3. تعليمات وزير الاقتصاد الوطني رقم (2) لسنة 2017 بشأن سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة الصادرة بتاريخ 2017/01/25.

### أهمية قانون ضمان الحقوق في المال المنقول :

1. حماية حقوق الدائنين.
2. تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، وإتاحة الفرص للمؤسسات والشركات المالية والمصرفية لتطوير برامج قروض وتسهيلات مقابل رهن الأموال المنقولة.

3. توسيع قاعدة الضمانات عن طريق إدخال الأموال المنقولة بجميع أنواعها بما فيها المعنوية الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى جميع الحقوق المتعلقة بدفع التزام مالي.
4. زيادة فرص الشركات المتوسطة والصغيرة في الحصول على التمويل اللازم وبالتالي دعم وتطوير قطاع الأعمال.  
(تشير الدراسات بأن الغالبية العظمى من المشاريع الاقتصادية وبالتحديد الصغيرة والمتوسطة منها لا تتمكن من الحصول على التمويل لعدم مقدرتها على تقديم الضمانات الكافية لذلك).
5. توفير بيئة استثمارية جاذبه وأمنة في فلسطين، حتى تحتل فلسطين مركزاً بين الدول المتطورة في تشريعاتها الاقتصادية والتجارية.
6. إضافة نوعية لمنظومة التشريعات الاقتصادية في فلسطين.
7. المساهمة في إنعاش وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.
8. تمكين القطاع الخاص الفلسطيني من ممارسة نشاطه وتنفيذ برامجه ومشاريعه دون معيقات الأمر الذي يعزز من تحقيق رؤيتنا في بناء اقتصاد قوي ومستدام في فلسطين.
9. زيادة المنافسة على الخدمات المالية من خلال تمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من تقديم قروض بضمان أموال منقولة.